مرشح الدائرة الثالثة ثمّن الإجراءات السامية وعلى رأسها مرسوم تعديل الأصوات

السمكة: الكويتيون سئموا التأزيم والاحتقان.. واختاروا التنمية

■ صاحب السمو لامس هموم الكويتيين من خلال مشاركته لهم في الاحتفالات

■ الدول لا تبنى على عناصر معينة والتاريخ لا يتوقف على أحد

سعود السمكة متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

جانب من الصحافيين الحضور

■ نسبة الترشيح العالية سيرافقها حتماً نسبة عالية وإقبال على التصويت

■ خطيئة أن نحكم على المجلس القادم دون أن نرى مخرجاته وممارساته

كتب فارس العبدان

ثمن مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة الاجراءات التي اتخذها سمو الامير مؤخرا بدءاً من اصدار مرسوم تعديل الاصوات ومرورا بتاكيده المستمر في خطاباته المتكرره على تطبيق القانون واخيرا حسم موضوع تعديل الاصوات مضيفا انها اجراءات حققت امال الكويتيين بالاستقرار.

وقال السمكة خلال مؤتمر صحافي عقده صباح امس في مقره الانتخابي ان سمو الامير لامس هموم الكويتيين من خلال مشاركته لهم في الاحتفالات التي شهدتها البلاد بمناسبة مرور 50 عاما للمصادقة على الدستور الكويتي.

واضاف ان الدول لا تبنى على عناصر معينة والتاريخ لا يتوقف على احد مبينا ان الامم في حراك مستمر وهي سنة الحياة مؤكدا ان جميع المرشحين الحاليين هم شخصيات وطنية وعلى الكويتيين ممن سئموا التازيم والاحتقان وتوقف التنمية ان يحرصوا على حسن اختيار من يمثلهم لوضع البلاد على قطار عجلة التنمية.

وبين ان نسبة الترشيح العالية سيرافقها حتماً نسبة عالية واقبال على التصويت وهو الامر الذي يحفظ حق الجميع في التصويت من عدمه الا ان الممارسة يجب ان تاتي وفق الاطار الدستوري دون منع الناس وترهيبهم من الذهاب الى صناديق الاقتراع.

■ من يريد أن يسقط المجلس القادم فإنما يريد أن يسقط الدولة وهيبتها

وفي معرض رده على الحكم على المجلس القادم لفت الى انه من الخطيئة الحكم على المجلس القادم دون ان نرى مخرجاته وممارساته والقوانين التي سيقرها مبينا ان العملية الانتخابية ستتم وفق الدستور ومن يحاول ان يخرق هذا الاطار ويتعدى على سيادة الدولة وقوانينها ، ومن يريد ان يسقط المجلس القادم فإنما يريد ان يسقط الدولة وهيبتها.

واضاف ان الكويت لا ينقصها لا العناصر البشرية ولا الاموال ولا كذلك الخبرات وما ينقصها فقط هو توفير الهدوء وخفض سقف الصوت العالي واستخدام مفردات بعيدة عن التخوين والبذاءة ليتمكن الجميع من العمل وتطوير البلاد.

واشار الى ان برنامجه الانتخابي يشتمل على جميع المواضيع الملحة إذ لابد من الاشارة الى المعاناة التي تعانيها البلاد اقتصاديا وتعليميا وحتى بالنسبة للسكن مبينا ان من اولى اهتماماته تلك القضايا اضافة الى تطوير القطاع الطبي وحزمة من الامنيات المراد تطبيقها.

ولفت الى ضرورة مواجهة الشغب الذي هدد به البعض اذ بينوا انهم بصدد تشكيل مجموعات تعمل على دعوة الكويتيين الى المقاطعة وعدم ممارسة حقهم الدستوري في التصويت لمرشحيهم داعياً الحكومة الى التهيؤ لحماية القانون وهيبة الدولة مجددا التذكير على ان المقاطعين يجب ان يلجاوا الى الاطر الدستورية.

اما القول ان المجلس القادم والنواب الجديد يعتبرون مغامرة سياسية فاكد على ان عملية الترشيح للانتخابات هي حق لجميع الكويتيين ممن يرون في انفسهم الكفاءة اذ وفي نهاية المطاف فإن العملية تخضع لمزاج الناخب وهو من يستطيع تشكيل المجلس القادم.

وفي اشارة الى مصادقة المجلس على مرسوم تعديل الاصوات اجاب السمكة انني ومن البداية كنت مع الصوت الواحد اذ سيشعر الناخب عندها ان صوته عزيز وهو كالقناص الذي لا يمتلك سوى طلقة واحدة ولا يمكن ان يطلقها الا على صيد ثمين قائلا «ان من يريد بيع صوته فانه سيبيع بكل الاحوال» ، وانه هو دون غيره ممكن ان يبيع بلده.

■ الكويت لا ينقصها العناصر البشرية ولا الأموال بل ينقصها الهدوء

ودعا اغلبية مجلس 2012 المبطلة في اي مكان وزمان يختارونه فهم اما ان يقتنعون الناخب او نحن نقتنعه مؤكداً ان الاغلبية لو كانت تملك «خرم ابرة» بالقانون لسلكوه الا انهم يريدون لي ذراع الدولة.

واشاد السمكة بالموقف البطولي لمنتسبي الجهاز الامني بجميع مؤسساته مؤكدا انهم يمثلون درع البلاد وحمايتها من انتشار الفوضى ، لذا نطالب بتزويد رجال الامن بكل ما يحتاجونه لضمان الاستقرار في البلاد.

وقال ان مجموعة 62 التي انشاها ومجموعة من الشخصيات الكويتية لا تمثل حزبا سياسيا بل انهم يتفقون على عناوين وخطوط عريضة في مقدمتها الدولة المدنية والدستورية والحفاظ على الوحدة الوطنية وهي الامور التي سنحملها معنا في حال وفقنا بالوصول الى مجلس الامة وهو الامر الذي يتطلب استقرار سياسي نتلاقى من خلاله ارادة السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ودعا الجهات الاعلامية الى متابعة العملية الانتخابية بكل تجرد وشفافية لما لتلك الجهات من دور بارز في حفظ الامن والاستقرار ناصحا جميع الناخبين بممارسة حق الانتخاب فهي امانة للتاريخ وللكويت وهي تحدد من سيخدم الكويت امتثالا لتعليمات سمو الامير.

خلال لقائه بناخبيه في ندوة «للباطل جولة.. وللحق جولات»

الصانع: سأقدم طلب تفسير إلى « الدستورية » لمرسوم الصوت الواحد في حال وصولي إلى المجلس

اقترح مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع مبادرة لتقديم يد المصافحة الى المقاطعين بتعهده بتقديم طلب تفسير الى المحكمة الدستورية لمرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد في حال الوصول للمجلس المقبل باذن الله.

وأعلن الصانع خلال لقائه بناخبيه في ندوة «للباطل جولة.. وللحق جولات» التي عقدت مساء الاول من امس في فندق الريجنسي تبنيه مبادرة تقديم طلب التفسير للمحكمة الدستورية في حال الفوز بعضوية المجلس، كما اعلن تعهده بتقديم استقالته والمطالبة بحل المجلس القادم في حال حكمت المحكمة بعدم دستورية المرسوم، مضيفا بقوله «لا يشرفنا ان نكون في مجلس عليه شبهة دستورية».

وقال الصانع ان الهدف من مبادرته توصيل رسالة لمن قالوا عنا اننا حثالة واراجوزات، والرد عليهم بالفعل بالمصافحة وفق القانون عملا بشعار حملتي الانتخابية «القانون هيبة» حتى يكون عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية بتطبيق القانون.

واضاف الصانع باي حال من الاحوال ان حالفني الحظ لا يمكن ان نترك شريحة كبيرة ممن قاطعوا الانتخابات دون ان نتقاطع معهم بصورة او بأخرى، لذا يجب علينا ان نمد يد المصافحة لهم بطريقة قانونية عقلانية تتفق مع اصول الممارسة البرلمانية التي جبلنا عليها في الكويت قبل تاسيس الدستور الكويتي.

ولفت الصانع الى ان المقاطعين يرون شبهة عدم الدستورية في مرسوم الضرورة لانهم رأوا ان فيه انقراضا بالسلطة دون دولة السلطات الديمقراطية، وان هذه المراسيم ستستمر وتصبح دينا لرئيس الدولة في المستقبل لتفريغ الدستور من فحواه، مؤكدا ان عضو مجلس الامة يكون اشبه بالقاضي وان رأينا في المرسوم خلافا حول دستوريته من عدمه فالحل باللجوء للمحكمة الدستورية، مؤكدا ان مرسوم الضرورة صحيح مائة في المائة دستوريا بموجب المادة 71 من الدستور، وهو ما اكده قرار للمحكمة عام 82 الذي وضع سلطة مطلقة لرئيس الدولة في هذه المراسيم.

وناشد جميع المرشحين تبني مبادرته ومد يد المصافحة والوصول الى الشباب الذين يتبعون المقاطعة الذين تعلم بما في خاطرهم وعلى استعداد للذهاب للمحكمة لتكون الفيصل بيننا وبين المقاطعين وبعد ذلك فلا ارى عذرا للمقاطعة للخروج من الازمة الراهنة والكل راض ومقتنع، غير انه لم ينفي وجود البعض الذي يحمل اجندات خاصة لكن ما يهمنا في المجمل من يتبع الاغلبية ومن لديه نية الاصلاح.

يعقوب الصانع خلال الندوة

حضور كبير في ندوة الصانع

■ طريقة اختيار المناصب القيادية مبنية على الترضيات والمحاصصة .. وتغييرها واجب

■ الواسطات مزقت جسد الوطن وشحنت الخلافات بسبب الفساد الاجتماعي والأخلاقي

وقال الصانع لا يعقل ان نتكلم عن برنامج انتخابي ومشروع اصلاحي في الوقت الذي نجد فيه عدداً كبيراً لا يستهان به مقاطعا للانتخابات التي نحن بصددها، من ضمنهم قمم من اعضاء مجلس الامة ما حدا بنا ان نتقدم بهذه المصافحة محاولة للتشبه بهم لتكون رجال دولة، مبينا ان الكويت ولادة في انجاب الكفاءات وليست الكفاءة محصورة في قوى او تجمع بعينه.

وحول مدى تفاؤله بالمجلس القادم وكيفية التعاطي مع المقاطعين اوضح الصانع انه كان هناك اقصاء للاقلية في مجلس 2012 المبطل والوضع الان اصبح مشابه على الساحة الانتخابية لكننا لا نريد تهميش الطرف المقاطع للانتخابات رغم ان تلك المقاطعة تمت بمحض ارادتهم وليست جبرانا من احد ومع ذلك فان مبادرتي ساطرحها من خلال التواصل مع كافة المرشحين واقناعهم بتوقيع وثيقة المبادرة وتقديمها في المجلس المقبل.

واشار الى ان مبادرته ليست جديدة بل بناء على كلام سمو الامير حينما طلب من لديه اعتراض باللجوء للمحكمة الدستورية، مضيفا باني استخدمت خيرتي التواضعة في القانون الدستوري وذكرت بانه يمكن التقدم بطعون انتخابية قد لا تاتي بنتيجة وقد تكون من قبيل التهديد لكن هناك حلا اخر بطلب التفسير من المحكمة ويكفيني فخرا ان التاريخ سيسجل لي هذه المبادرة وساطالب بها ان وصلت للمجلس حتى لو قدمته منفردا.

وعن برنامجه الانتخابي افاد الصانع بانه يجب ان يسبقه مشروع اصلاحي كبير نفتقده مع وجود حكومة عاجزة، حيث ان الفساد بدأ من رئيس الحكومة لان طريقة اختيار المناصب القيادية بدأ من اختيار الوزراء حتى اختيار القياديين في الوزارة مبني على الترضيات والمحاصصة لكل فئة وقبيلة وعائلة ما يغيب مبدأ العدالة الاجتماعية بالرغم من الخير الذي نعيش فيه.

وطالب بوضع ارضية سليمة وراسخة حتى يتم البدء بالمشروع الاصلاحي الذي يكفل تقديم الخدمات العامة الصحية والسكنية والتعليمية وغير ذلك بطريقة سليمة، مشددا على ان الواسطات مزقت جسد الوطن وشحنت الخلافات بسبب الفساد الاجتماعي والاخلاقي. واعتبر الصانع ان قانون الدوائر الخمس وتوزيعة الحكومة للتركيبة السكانية بطريقة غير عادلة تسبب في تعزيز الطائفية والقبلية، وشبه الامر بقوله «نحن خربناها وقعدنا على تلها، حيث اننا نطالب بوضع قانون للوحدة الوطنية بعدما خربت وعززت القبلية والفئوية والطائفية، معتبرا الدوائر الخمس بالوبال على الكويت، ولفت الى انه ذكر في رسالة الماجستير الخاصة به بان عضو مجلس الامة وفق الخمس لا يشعر انه يمثل الامة بل يشعر انه يمثل او قبيلته او طائفته، واعرب عن عدم تفاؤله كثيرا بالحكومة حتى في المرحلة المقبلة رغم صدور مراسيم لسمو الامير ضرورة تؤكد على وجود نية حقيقية في الاصلاح لان طريقة ادارة الحكومة للازمات ما زالت بدون رؤية ولسان حالها «محلك سر»، فنحن بلا رؤية او اهداف او برنامج حقيقي قابل للتطبيق فعليا، وطالب بمحاسبة الحكومة في جميع المناحي لا الاكتفاء بمحاسبتها في الامور التي تحرك الشارع واهمال الجوانب الاساسية، مطالبا بتجفيف منابع الفساد من خلال رئيس الحكومة بوضع قوانين صارمة ورقابة حقيقية من المجلس.

وشدد الصانع على ضرورة ايجاد خطة للتنمية وقال ان لدينا خطة حكومية «تخرع» من يقراها يشعر انها خطة المائتا في حين لم تستطع الحكومة تنفيذ 10 في المائة منها لانها لا تتناسب مع الكويت التي تعاني من الفساد ولا يمكن ان تاخذ خطة دولة متقدمة جدا منذ زمن بعيد وتاتي لتطبقها في جهاز مترهل متمثل في ادارات ومؤسسات الكويت.

واضاف الصانع: نعلم ان الحكومة تحاول سحبنا للوراء لذا فنحن نحتاج لرؤية لكيفية محاسبة الحكومة بدءا من رئيس الوزراء مرورا بالوزراء والقياديين، فالحكومة لم تقدم برامجها في الوعد المحدد كما لم نشاهد نائب يستجوبها فيما يخص رؤيتها في برنامجها لانهم مشغولون بما يهيج الحراك، مؤكدا انه لا نملك معارضة طموحة تحاول بناء مشروع اصلاحي سليم ولا حكومة لديها رؤية حقيقية تدير دفة الامور ما جعلنا نبادر بعمل اللجنة التاسيسية لمؤتمر الحوار الوطني وكان لدينا رؤى قوية لكن حالت ظروف الانتخابات من الاستمرار.

وعن المشكلات في عدد من قوانين الدولة، قال لدينا فيها مشكلة انها كثيرة وهذا لا يعني انها قوانين جيدة حيث ان عددا كبيرا منها ما زال يتعامل بعقلة الروبية في صياغة موادها، مشددا على اهمية استحداث قانون مخاصمة القضاء لحاجتنا الملحة له في الوقت الراهن، واعرب الصانع عن ايمانه الكامل في الفترة الراهنة بتبني الطرح العقلاني واتسام الطرح بالهدوء والابتعاد عن مثير الصوت العالي، لان الكويت بحاجة في هذا الوقت الى العقلانية واحتواء الطرف الاخر مع الاخذ في الاعتبار وجود تحديات كبيرة ومنعطف كبير نشعر به ونمر به الازمة السياسية في الكويت، لدرجة اوصلتنا الى وجود وجهتي نظر متعارضتين وصلا الى حد الاختلاف والفرقة، الاولى تشارك في العرس الديمقراطي والثانية مقاطعة للانتخابات.

واعتبر الصانع ان هذا الاختلاف وهذه الفرقة ليست امرا سهلا لان هذا الحراك السياسي سيرجعنا الى الوراء فلا يمكن ان يكون هناك استقرارا مع وجود عدد كبير وحراك سياسي من المقاطعة سواء القوى الساسية او الشباب، وطالب باهمية تثقيف الشباب حتى يكون واعيا بما يكفي لتقييم وضع ما حوله.